

تقرير أميركي: أجهزة كشف المتفجرات رمز للفساد في العراق



أجهزة كشف المتفجرات فصل جديد للفساد

تحقيق مع «بلاك ووتر» لدفعها رشاًوى لمسؤولين عراقيين

بغداد / المدى

قال مسؤولون حكوميون إن وزارة العدل الأمريكية تحقق فيما إذا كان مسؤولون في شركة الأمن الأمريكية «بلاك ووتر» حاولوا رشوة مسؤولين عراقيين في أعقاب حادث إطلاق نار وقع في بغداد أودى بحياة 17 عراقياً في عام 2007، في محاولة لاستئناف عمل الشركة في العراق. وتقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن المسؤولين قولهم أن قسم التحقيق في الرشاوى في وزارة العدل فتح تحقيقاً في نهاية العام الفائت، لمعرفة ما إذا كان موظفو «بلاك ووتر» خرّقوا القانون الفيدرالي الذي يمنع المؤسسات الأمريكية من دفع الرشاوى لمسؤولين أجانب. وأشارت الصحيفة إلى أن التحقيق الذي أكده 3 مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين، وتكلموا عنه بسرية تامة، يأتي بعد ما نشرته «نيويورك تايمز» في تشرين الثاني الماضي عن أن مسؤولين تنفيذيين في «بلاك ووتر» سمحوا بدفع مبالغ سرية تقدر بمليون دولار إلى مسؤولين عراقيين لشراء دعمهم في القضية.

ونقلت الصحيفة امس الاثنين عن مسؤولين أمريكيين اثنين مطلعين على التحقيق أن وزارة العدل حصلت على وثيقتين من وزارة الخارجية، تتضمن عقوداً سرية مع الشركة، ولغقت إلى أن إحدى الوثيقتين مكتوبة باليد وتظهر أن ممثلاً عن الشركة الأمريكية أخبر مسؤولاً كبيراً في السفارة الأمريكية ببغداد بأن «بلاك ووتر» عيّنت محامياً عراقياً لمساعدتها على دفع التعويضات لضحايا الحادثة.

ونقلت عن المسؤولين الأمريكيين أن الوثيقة أظهرت أن المسؤول في «بلاك ووتر» قال إن الشركة عيّنت المحامي أملة بأن تساعد علاقاته الوطيدة مع مسؤولين عراقيين كبار، بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي، في جلب إذن للشركة لمعالجة أعمالها في العراق. وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أن بعض المسؤولين قالوا إن المحامي العراقي هو جعفر الموسوي، الذي كان المدعي العام في محاكمة رئيس النظام السابق صدام حسين.

أما الوثيقة الثانية، فهي رد من مسؤول رفيع المستوى في السفارة الأمريكية في العراق، عبر بريد إلكتروني، محذراً «بلاك ووتر» من تقديم رشاًوى إلى الحكومة العراقية، ونكرت الصحيفة أن مصدراً في وزارة العدل الأمريكية رفض التعليق على المسألة، كما رفضت الناطقة باسم «بلاك ووتر» ستايسي ديوك، التعليق أيضاً.

وكان القاضي الفيدرالي الأمريكي ريكاردو أوربينو أسقط جميع التهم الموجهة إلى حراس «بلاك ووتر» الخمسة المتهمين بحادثة القتل، معتبراً أن السلطات الأمريكية خرقت الدستور في هذه القضية وانتهكت حقوق المتهمين.

الصحيفة الى انه قبل ان تنتفس الولايات المتحدة الصعداء لتقاديها التورط في عملية نصب هذه تحديدا عليها ان تتذكر دعمها الحكومة العراقية بموارد بشرية ومادية اميركي عبر حماقات الحرب العديدة ذات الأثمان الباهظة.

عن السارقين في الأسواق التجارية، وبقا للصحيفة. العلم الزائف كان ينبغي ان يكون واضحا، ففي نهاية العيسا الربيعة يوجد ما يبدو شبيها بهوائي الراديو على عتلة دواره، ضمننت الشركة المنتجة انه يكتشف الأسلحة

تشيرين الثاني سُمح لسائق صحيفة نيويورك تايمز بالمرور عبر تسعة حواجز تفتيش دون ان يكتشف الجهاز بنديقتين كانتا محفوظتين في السيارة. الا ان خبراء اميركي ون اعلموا ان فائدة الجهاز لا تزيد على الصدفه الخضة وان مكونه الإلكتروني الأساسي مُعد للكشف

واشنطن / وكالات

تناول تقرير اميركي فضيحة اجهزة الكشف عن المتفجرات التي اشترهاها العراق بأسعار تزيد عشرات المرات على كلفة انتاجها ثم اتضح انها عديمة الفاعلية.

وتشير صحيفة نيويورك تايمز الصادرة امس الاثنين الى أنه لعل تاريخ التريخ من حرب العراق لن يعرف كاملاً ذات يوم، ولكن سيكون من الصعب التفوق على العسا البحرية المعروفة باسم جهاز «أي دي إي 651» بوصفها رمزاً للفساد. فالعصا التي يحملها افراد قوى الأمن العراقية على مسات حواجز التفتيش يُفترض ان تكتشف السيارات المفخخة والأسلحة، ولكن اتضح ان الجهاز الذي لا يعمل بالبطارية ويُفترض ان يعمل ببطارية جسم العنصر الأمني اكتروية باهظة الكلفة، موثوقيتها بقدر موثوقية القرعة بقطعة بقذية.

وبعد شكوك واسعة النطاق، بما في ذلك تحذيرات اطلاقها مسؤولون عسكريون اميركي في لم يستخدموا الجهاز قط، منعت بريطانيا اخيرا تصدير الأجهزة واعتقلت مدير الشركة المصنعة بتهمة الاحتيال. بيد ان هذا حدث بعدما ابتاع العراق اكثر من 800 عصا يكلف صنع الواحدة منها 250 دولارا، لكن الحكومة العراقية دفعت نحو 60 الف دولار على العصا الواحدة.

واعرب مسؤولون عراقيون عن غضبهم، مشيرين الى سلسلة من التفجرات الدامية التي حدثت مؤخرا رغم انتشار العسا تلك الكاشفة في كل مكان من العاصمة. مع ذلك كانت الأجهزة ما زالت تُستخدم الشهر الماضي، بعدما اكدت بريطانيا فضيحتها. وشكا جنود عراقيون من ان مسؤولين كبارا مرتشين ابغواهم في الخدمة، حسب صحيفة نيويورك تايمز. وفي اختبار اجري في

بعد تجاوز عقدين من الحروب جيل العشرينات من الذكور يعيد التوازن للتركيبة السكانية

على مستوى واسع، بل حالات نادرة... وفي هذا السياق، قالت الباحثة الاجتماعية سهي الشعام ان «الشباب كانوا لايسألون عن منبه المرأة عموما قبل الاحتمال لكن هذه الحالة الان موجودة بكثرة فلا بد من معرفة منبه المرأة». بدورها، قالت خلود لطفي، (40 عاما) ان «تأخر زواجي مرده ان غالبية اقراي من الشباب اما قتلوا او اسروا او اصبحوا معوقين بسبب الحروب اضافة للظروف الاقتصادية في الاعوام الماضية».

اما عذراء كامل، او اخر الثلاثينات موظفة في وزارة الصحة، فقالت ان «الحروب التي مرت بالعراق وما اعقبها من ظروف قاسية اولا، ثم التقاليد والاعراف الاجتماعية هم السبب بارتفاع عدد العانس». وأضافت بصوت حزين «انا احدي الضحايا فقد فاتي قطار العمر كنت مهتمة بالدراسة اما الان فاكثر ما يهمني هو اللقاء بالرجال المناسب».

وتحدثت الى بعضنا ونغادر الى غرفتنا بعد انتهاء العمل». اما العريف اوليفرزن فيسير حديثة من سليات الزواج في الجيش بالقول «نضطر الى المشاجرة في احيان كثيرة تحت ضغوط العمل، ورغم الحب الذي يجمعنا والمساندة التي نشعر بها ازاء بعضنا، الا ان المشاجرات تحدث غالبا بيننا».

ويصف حياتهما داخل غرفتهما في المعسكر بأنها طبيعية وتحمل بعض المفارقات فزوجته تحب ان تضع كل شيء مكانه، اما هو فيعشق الفوضى بمساندة احداهما الاخر، اذ يمر الوقت بشكل اسرع مما لو كان الجندي وحيدا، لكن هذه التجربة تحمل بين طياتها بعض السليات.

وتقول كهيدس «اشعر حقا بالمساندة والطمأنينة لان الرجل الذي أثق به موجود بجانبني، ونستطيع الاعتماد على بعضنا، فنحن نلتقي اثناء الغداء

نحو مليون عراقي معظمهم من الشباب، قابله ارتفاع عدد الاثان وزيادة اعداد الازمال». وتابعت بعدها دخلنا في حرب الخليج ثم الحصار الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وازدادت قسوة الحياة ما سبب العزوف عن الزواج وبالتالي انخفاض شديد في معدلاته ما اسفر عن ازدياد نسبة العنوسة بشكل واضح.

وقد فرضت الامم المتحدة عقوبات على العراق بعد غزو النظام السابق الكويت في اب 1990، الامر الذي انعكس على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما عانى العراقيون ظروفها قاسية في السنوات اللاحقة لسقوط النظام.

واكدت البراك ان «الامر ازداد سوءا بعد سقوط النظام السابق، بسبب تدهور الاوضاع الامنية وتصاعد العنف الطائفي وعمليات التهجير داخل البلاد وهجرة آخرين».

واشارت الى ان الصراع الطائفي تسبب في «حالات ضلاق بين الازواج من المهذين»، لكن هذا الامر لم يكن

الي مئة امرأة فقدن ازواجهن يوميا ابان موجة العنف الطائفي التي عاشها العراق وامتدت بخصوص لعدة اشهر خلال العام 2006. اما ارقام منظمة «أوكسفام» البريطانية لاعمال الاغاة، فهي تؤكد وجود حوالي 640 الف ارملة.

وتشير احصائية للامم المتحدة والحكومة العراقية الى ان 3.8% من الازواج ممن هم اقل من 18 عاما، بينهم 81% فقروا الوالد و15% فقروا الام فيما فقد 4% منهم الابوين. ويبلغ عدد سكان العراق حوالى 32 مليون نسمة.

بدورها، قالت سوسن البراك مديرة قسم المرأة في وزارة حقوق الانسان ان «اعداد شريحة عمرية معينة من الاثان تفوق نسبة الذكور من الشريحة ذاتها ما ادى الى ظاهرة العنوسة وهي من اكبر المشاكل التي تعاني منها المرأة في العراق الان».

واضافت البراك (50 عاما)، وهي غير متزوجة حتى الان، ان «هذه المشكلة بدأت مع الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) التي حصدت ارواح

بعد تجاوز عقدين من الحروب جيل العشرينات من الذكور يعيد التوازن للتركيبة السكانية

الى مئة امرأة فقدن ازواجهن يوميا ابان موجة العنف الطائفي التي عاشها العراق وامتدت بخصوص لعدة اشهر خلال العام 2006. اما ارقام منظمة «أوكسفام» البريطانية لاعمال الاغاة، فهي تؤكد وجود حوالي 640 الف ارملة.

وتشير احصائية للامم المتحدة والحكومة العراقية الى ان 3.8% من الازواج ممن هم اقل من 18 عاما، بينهم 81% فقروا الوالد و15% فقروا الام فيما فقد 4% منهم الابوين. ويبلغ عدد سكان العراق حوالى 32 مليون نسمة.

بدورها، قالت سوسن البراك مديرة قسم المرأة في وزارة حقوق الانسان ان «اعداد شريحة عمرية معينة من الاثان تفوق نسبة الذكور من الشريحة ذاتها ما ادى الى ظاهرة العنوسة وهي من اكبر المشاكل التي تعاني منها المرأة في العراق الان».

واضافت البراك (50 عاما)، وهي غير متزوجة حتى الان، ان «هذه المشكلة بدأت مع الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) التي حصدت ارواح

استدعاء بلير ثانية للادلاء بشهادته عن حرب العراق

باسمه للشؤون الخارجية اذ يجب على ديرلوف ان يقدم شهادته علنا او على الأقل جزءا منها واذ لم تكن هناك جلسة علنية مع الشخص الذي تعلق أكثر المعلومات الاستخباراتية لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مجددا لتقديم افادته بشأن تقارير استخباراتية. وكشفت صحيفة (الغارديان) البريطانية الصادرة امس الاثنين ان ظهور بلير ثانية على منصة التحقيق من المرجح ان يكون قبل حلول موعد الانتخابات العامة المقبلة. ولقبت الصحيفة الى ان اللجنة تبدي قلقا كبيرا حيال الدليل الذي قدمه بلير بشأن «شريعة غزو العراق» والذي رأت أنه يتناقض والدليل الذي قدمه المدعي العام البريطاني آنذاك اللورد غولدمسмит لاسيما فيما يتعلق بعدد المناقشات القانونية التي عقدها في الفترة بين السابع وحتى 17 من اذار 2003.

ومن المقرر ان تتم مساعلة وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو خلال الاسبوع المقبل حول رؤيته بشأن قانونية حرب العراق. من جانب اخر، طالب نواب بريطانيون بأن تكون الشهادة التي سيدلي بها رئيس الاستخبارات الخارجية البريطانية ريتشارد ديرلوف امام لجنة تشليكات التي تحقق في الحرب على العراق علنية وليست سرية كما يرجح ان تتم. ونقلت صحيفة أوبزرفر البريطانية عن أندرو ماكنيلي وهو برلماني عمالي وعضو سابق في اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية قوله

انه سيكون من المروع الا يدلي ديرلوف بشهادته علنا وخصوصا ان لدى لجنة التحقيق قدرة على تعليق النقاش العلني في أي لحظة ترى ذلك مناسباً. بدوره قال ان ديبي عضو البرلمان عن الحزب الليبرالي الديمقراطي والناطق

بإسمه للشؤون الخارجية اذ يجب على ديرلوف ان يقدم شهادته علنا او على الأقل جزءا منها واذ لم تكن هناك جلسة علنية مع الشخص الذي تعلق أكثر المعلومات الاستخباراتية لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مجددا لتقديم افادته بشأن تقارير استخباراتية. وكشفت صحيفة (الغارديان) البريطانية الصادرة امس الاثنين ان ظهور بلير ثانية على منصة التحقيق من المرجح ان يكون قبل حلول موعد الانتخابات العامة المقبلة. ولقبت الصحيفة الى ان اللجنة تبدي قلقا كبيرا حيال الدليل الذي قدمه بلير بشأن «شريعة غزو العراق» والذي رأت أنه يتناقض والدليل الذي قدمه المدعي العام البريطاني آنذاك اللورد غولدمسмит لاسيما فيما يتعلق بعدد المناقشات القانونية التي عقدها في الفترة بين السابع وحتى 17 من اذار 2003.

ومن المقرر ان تتم مساعلة وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو خلال الاسبوع المقبل حول رؤيته بشأن قانونية حرب العراق. من جانب اخر، طالب نواب بريطانيون بأن تكون الشهادة التي سيدلي بها رئيس الاستخبارات الخارجية البريطانية ريتشارد ديرلوف امام لجنة تشليكات التي تحقق في الحرب على العراق علنية وليست سرية كما يرجح ان تتم. ونقلت صحيفة أوبزرفر البريطانية عن أندرو ماكنيلي وهو برلماني عمالي وعضو سابق في اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية قوله

بغداديون يحذرون من التدخلات الخارجية في نتائج الانتخابات المقبلة



تطلعات لانتخابات بعيدة من التدخلات

زبية وان لايتدخل فيها اي طرف اجني وبالاخص دول الجوار، مشددة على ضرورة ان يكون هناك حضور عربي واوربي من قبل المنظمات المهتمة بالانتخابات لتشارك بصفة مراقب، وتشير الى ان الانتخابات القادمة هي مرحلة انتقالية يمكن ان تنقل البلاد الى بر الامان سياسيا وامنيا، ولذلك من الضروري ان يشارك الجميع فيها ، برغم التخلفات الموجودة على بعض المرشحين سواء كانوا بعثيين او ينفخون اجنده دول معينة ، واخيرا الناخب هو من سيحدد مصير بلاده.

وايد عبد الرسول حسين وهو صاحب شركة اهلية ما قالته نور بأن الناخب هو من سيحدد مصير بلاده، وأشار الى ان الناخب هو من يحدد مصير بلاده وليس السياسيين ، فالمشاركة في الانتخابات ستنتقل البلاد الى نصف الطريق نحو الديمقراطية كما ان الانتخابات القادمة، فرصة للناخب كي يختار مرشحه من دون ضغوطات، ويتابع حسين ان كان الناخب قد تعرض الى ضغوطات سياسية او قومية وطائفية في الانتخابات السابقة، فهذه المرة الناخب اصبح نكيا وبعيدا عن جميع الضغوطات، ويستطيع ان يختار الشخص المناسب بكل حرية.

بيد انها اشارت الى ان هذه الحالات لا تؤثر على نتائج الانتخابات، وبرت حدوث عملية التزوير لقة الانتخابية برغم من التجارب السابقة، وللصراع الانتخابي بين الاحزاب.

فيما ركز يوسف الحمد وهو شيخ عشيرة على ضرورة ان تكون الانتخابات نزيهة وان تشرع الامم المتحدة على عمليات نقل الصاديق وفرز الاصوات من اجل ضمان انتخابات نزيهة تؤكد للجميع عدم حدوث تبعية ، فيما قال علي ناجي وهو عضو منظمة تموز لمراقبة الانتخابات: من المهم جدا التواجد الدولي في العملية الانتخابية، وتوقع ناجي ممارسة ضغوط سياسية على بعض المراقبين والمراكز من ستؤثر على نتيجة الانتخابات، وتابعت: لذلك نطالب بالرقابة الدولية، فهي مهمة لكي لا يتعرض الناخب الى الضغوط. و اضاف: نشدد على مطالبتنا بالتواجد الاممي والدولي العربي والاسلامي من اجل انتخابات فريدة لا يؤثر فيها القوي على الضعيف. من جهتها تقول نور علي وهي موظفة: لايد من المشاركة في الانتخابات وعدم تكرار التجربة الماضية بعدم مشاركة بعض العراقيين، وتضيف: من الضروري ان تكون